الخلاف في حمل الأخطاء وأثره في الحكم على الراوي

د٠ محمد زايد العتيبي (*)

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد استأثرت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بعلم الإسناد، وانتقال نصوصها بسلسلة سند متصل إلى المصدر الأول منذ زمن الرسالة المحمدية، لذا أراد العلماء التأكد من صحة هذا السند وعدالة رجاله وضبطهم، فوضعوا ضوابط وشروطا في السند ورجاله حتى يكون مقبولا، ولأجل ذلكاستفاض العلماء في بيان حال الرواة من حيث التعديل والتجريح، فكان علم الجرح والتعديل.

ومن قضايا الجرح والتعديل التي لها الأثر في الحكم على الراوي قضية الخلاف في حمل الأخطاء، فالأصل في الحكم على الراوي هو سبر مروياته ومقارنتها بمرويات غيره وهو ما يسمى بالاعتبار، فجل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما على سبر حديث الرواة، كما ذكر المعلمي(١)، وقد قال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي إسماعيل بن علية يوما: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له:

(*) أستاذ مشارك بكلية الشريعة – جامعة الكويت.

(١) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تخريج وتعليق: محمد ناصر الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ١/ ٦٧.

عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف، أو قال: دار أبي البختري، وأنا معه»[1].

وقد يتخلل هذا الاعتبار والسبر شيء من الصعوبات، من ذلك أن الناقد إذا وجد ما يستنكر في حديث الراوي هو أمام أربعة احتمالات:

١- أن تكون من الراوي نفسه.

٢- أن تكون من تلاميذه.

٣- أن تكون من شيوخه (الظاهرين أو المسقطين في حالة التدليس).

٤- احتمالية كونها منه أو من شيوخه أو من تلاميذه.

ولأهمية هذا الموضوع في معرفة أسباب اختلاف النقاد في الراوي، والتوفيق بين كلام الأئمة عند التعارض، وأنه يعد بمثابة ضوابط وشروط لنظرية الاعتبار، فقد جاء هذا البحث الذي بين أيديكم، وجعلت عنوانه «**الخلاف في حمل الأخطاء وأثره في الحكم على الراوي**».

وقسمت هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

* **المقدمة:** بينت فيها أهمية الموضوع وقيمته العلمية.

* **المبحث الأول:** ضوابط وأسس سبر مرويات الراوي.

* **المبحث الثاني:**حالات حمل الأخطاء وأثرها في الحكم على الراوي.

الخاتمة: تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذه المسألة.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

---

(١) ابن معين، يحيى بن معين،معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم- رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ٢/ ٣٩.

المبحث الأول

ضوابط وأسس سبر مرويات الراوي

الناظر في كلام الأئمة النظري وتطبيقاتهم العملية يجد أنهم بينوا ضوابط وأسس هذه المسألة، وبينوا المناكير التي تضر الراوي من المناكير التي لا تضره:

فلا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروي عن غير الضعيف(١)، وهل يتهيأ السبر في أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتمييز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين، فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيف فيروي عنهما لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات هل خالف الأثبات فيها أم لا، أو روى عن ثقة مالا أصل له، فمتى عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه(٢).

وذكر المعلمي في زكريا بن يحيى الساجي أن الانفراد بمناكير عن مجاهيل إن صح فلا يضره، وإنما الحمل على أولئك المجاهيل ولا يترتب على ذلك مفسدة، ومثل ذلك ما يرويه عن الضعفاء(٣).

وذكر أيضا أن كثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين:

الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

الثانية: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب.

ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها، وفي الحال الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟ فيتهم

---

(١) أبو حاتم، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ، ٢/ ٢٨٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٧.

(٣) ينظر: التنكيل ١ / ٢٥٥.

بسرقة الحديث كما قال ابن نمير في أبي هشام الرفاعي: «كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب»[١].

وقال كذلك أنه ليس من شرط الثقة أن يتابع في كل ما حدث به، وإنما شرطه أن لا يتفرد بالمناكير عن المشاهير فيكثر[٢].

ولذا ذكر الذهبي رحمه الله أنه ليس كل من روى المناكير يضعف[٣].

وذكر المعلمي أنه إنما يجرح بالمناكير إذا كان الرواة عن الرجل ثقات أثبات، يبعد نسبة الغلط إليهم، وكذا مشايخه ومن قبلهم[٤].

وذكر أيضا أن من كثر حديثه كثرت غرائبه، وليس ذلك بقدح ما لم تكن مناكير الحمل فيها عليه[٥].

وفرق المعلمي بين قولهم في الراوي:«يروي المناكير» وبين قولهم:«في حديثه مناكير»؛ فإن «يروي مناكير» يقال في الذي يرويه ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم: «في حديثه مناكير» كثيرا ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزما أو احتمالا فلا يكون ثقة[٦].

---

(١) المصدر السابق ١/ ٩٨.

(٢) السابق ١/ ٤٧٦.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٥م،١/ ٢٥٩.

(٤) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ،٢٥/ ٨٨.

(٥) التنكيل ٢/٥٤٠.

(٦) المصدر السابق ١/ ٥٠.

وأما قولهم: عنده مناكير. ليس نصا في أن النكارة منه، فقد تكون من بعض الرواة عنه، أو بعض مشايخه[١]، وهم قد يطلقون هذه الكلمة إذا كانت تلك الأفراد مما رويت عنه، وإن لم يتحقق أن النكارة من قبله، ويطلقونها إذا كان عنده ثلاثة أحاديث فأكثر[٢].

وكم من راو تكلم فيه لأجل رواية حديث ثم يتبين أن الخطأ من غيره.

ذكر المعلمي أن هذا يقع في التضعيف؛فربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر؛ ورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان. وعد جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟ فقال: لا حدثني جميعهم بجميعه، فراجعه فأصر، فقام يحيى وقال للناس: يكذب.

ويظهر أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز ليست بحديث، فظن يحيى أن مراده أن كلا منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك، وقد أساء الساجي إذا اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: كذبه ابن معين.

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟! وكان أحمد بن الأزهر حاضرا فقام فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى وقال: أما إنك لست بكذاب ... وقال ابن عمار في إبراهيم بن طهمان: ضعيف مضطرب الحديث، فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة فقال: ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة.. والغلط فيه من غير إبراهيم[٣].

---

(١) آثار المعلمي ٥/١/٨٥.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٢/ ٨٩.

(٣) التنكيل ١ / ٦٨.

وأحيانا نجد النقاد يفصلون في حال الراوي فيقولون: ثقة إذا روى عن ثقة أو إذا روى عنه ثقة:

ذكر ابن عدي أن ثابت بن أسلم أروى الناس عنه حماد بن سلمة، وأحاديثه مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وما وقع في حديثه من النكرة إنما هو من الراوي عنه(١).

وذكر أبو حاتم أن أبا الزناد ثقة فقيه صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات(٢).

وذكر ابن عدي ليحيى بن أيوب جملة من الأحاديث ثم قال: «ولا أرى في حديثه –إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة– حديثا منكرا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به»(٣).

وأحيانا يوثقون الراوي مع النص على أنه روى مناكير، والذي لا ينتبه لهذه المسألة قد يعد هذا تناقضًا، ومن الأمثلة على هذا:

ذكر ابن معين أن جهضم بن عبد الله ثقة إلا أن حديثه منكر،فقال ابن أبي حاتم: «يعني ما روى عن المجهولين»(٤).

وذكر ابن عدي أن حميد بن قيس الأعرج لا بأس بحديثه، وإنما يؤتى مما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه(٥).

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ،٢/ ٣.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ– ١٩٥٢م،٥/ ٤٩.

(٣) ابن عدي، عبد الله بن عدي،الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م،٩/ ٥٩.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٢ / ٥٣٤.

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب ٢ / ٤٦٠.

وذكر أبو سعيد بن يونس أن أسد بن موسى حدَّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة. قال: «فأحسب الآفة من غيره»[١].

وسأل الحاكم الدارقطني عن سليمان بن عبد الرحمن فقال: ثقة. فسأله: أليس عنده مناكير؟ فقال: حدث بها عن ضعفاء، فأما هو فثقة[٢].

**

(١) ينظر: ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م،١١/ ١٣٧.

المبحث الثاني

حالات حمل الأخطاء وأثرها في الحكم على الراوي

تعد هذه المسألة من أعظم أسباب اختلاف النقاد في الرواة، وبناء على تحديد المخطأ يختلف حكم الناقد على الراوي وشيخه وتلاميذه، فقد يحملها الراوي ويبرأ تلميذه وشيخه وقد يحملها التلميذ ويبرأ الراوي وشيخه وقد يحملها الشيخ فيبرأ الراوي وتلميذه.

وقد يكون لديه حكم مسبق على التلميذ أو الشيخ فيبرأ الراوي أو يحملها إياه، وفي ترجيح الناقد لرأي معين قد يخالفه ناقد آخر.

ومن الأمثلة التطبيقية:

. وهب بن إسماعيل الأسدي:

روى وهب بن إسماعيل عن وقاء بن إياس مناكير، فهل هي منه أم من وقاء؟

ذكر الإمام أحمد بن حنبل أنه روى أحاديث مناكير عن وقاء بن إياس[١].

وإذا قارنا كلام الأئمة بعضه ببعض نجد أن هناك من حملها على وهب ووثق وقاء؛ فذكر ابن معين أن وهب بن إسماعيل ليس بشيء[٢].

وذكر أن وقاء بن إياس كوفي ثقة[٣].

وذكر ابن حبان وهب بن إسماعيل في الثقات وقال: «يخطئ»[٤].

---

(١) ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠١١م، (٣٤١٤).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال ٤/٣٥٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٤٩.

(٤) ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م،٩/ ٢٢٨.

بينما ذكر وقاء بن إياس في الثقات ولم يقل: يخطئ[١].

وهناك من حملها على وقاء ووثق وهبا؛ فقد وثق النسائي وهبا[٢]، بينما ذكر أن وقاء بن إياس ليس بالقوي[٣].

ولذا ذكر المعلمى أن وهب بن إسماعيل الأسدى يروى عن وقاء بن إياس مناكير، فمنهم من حملها على وهب فضعفه، ومنهم من حملها وقاء فقوى وهبا[٤].

. القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي:

روى عنه تلاميذه مناكير؛ ذكر أبو داود أنه يُروى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولًا رواها بالبصرة، فترك الناس حديثه، ثم جاء بشر بن نمير فروى بعض تلك الأحاديث، فترك أهل البصرة حديثه[٥].

فمنهم من حملها على تلاميذه الضعفاء فقوى القاسم؛ ذكر البخاري أنه روى عنه العلاء بن الحارث وكثير بن الحارث وسليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن الحارث أحاديث متقاربة، وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد وبشر بن نمير ونحوهم في حديثهم مناكير واضطراب[٦].

---

(١) المصدر السابق ٧/ ٥٦٥.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب ١٥٨/١١.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣٥.

(٤) آثار المعلمي ١٤/ ٢١٥.

(٥) ابن حنبل، أحمد بن محمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ، (٢٧١).

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط (وقد طبع خطأ باسم التاريخ الصغير)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ١/ ٢٢٠.

ووثقه البخاري[١]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٢]، والترمذي[٣].

وذكر أبو حاتم أن حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء[٤].

وذكر يحيى بن معين أن القاسم أبا عبد الرحمن ثقة، وأن الثقات يروون عنه هذه الأحاديث ولا يرفعونها، ثم ذكر أنه يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم[٥].

وذكر في موضع آخر أنه إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء[٦].

بينما ذهب أحمد بن حنبل إلى أن الحمل فيها على القاسم،وأن بعض من رواها عنه ثقات؛ نقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه ذكر القاسم أبا عبد الرحمن فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن زبير، وبشر بن نمير، ومطرح، قال أبى: علي بن يزيد من أهل دمشق، حدث عنه مطرح، ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون: من قبل القاسم[٧].

---

(١) ينظر: الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي المسمى بالجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م،(٣١٩٥).

(٢) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م،٢/ ٤٥٦.

(٣) جامع الترمذي (٤٢٨).

(٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م،٢٣/ ٣٨٩.

(٥) المصدر السابق ٢٣/ ٣٨٩.

(٦) السابق.

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (١٣٥٣).

وذكر جعفر بن محمد بن أبان الحراني أنه سمع أحمد بن حنبل- ومر حديث فيه ذكر القاسم بن عبد الرحمن، مولى يزيد بن معاوية-يقول: هو منكر لأحاديثه متعجب منها، قال: وما أرى البلاء إلا من القاسم(١).

وروى حرب أن الإمام أحمد ذكر أن القاسم هو مولى معاوية، وهذه الأحاديث التي رويت عن هؤلاء عن القاسم وغيرهم منكرة،وقال: وأظن ذلك من القاسم جاء الغلط(٢).

وقد روى الوليد بن جميل القرشي عن القاسم أبي عبد الرحمن مناكير، فهل هي منه أم من القاسم؟

ذكر أبو حاتم أنه شيخ يروي عن القاسم أحاديث منكرة(٣).

فمن يقوي القاسم يذكر أن المناكير إنما وقعت من الرواة عنه يضعف الوليد، ومن يحمل على القاسم يقوي الوليد.

لذا ذكر المعلمي أنه يظهر أن في حديثه عن القاسم مناكير، فمن يقوي القاسم ويذكر أن المناكير إنما وقعت من الرواة عنه يضعف الوليد، ومن يحمل على القاسم يقوي الوليد. فعلى كل حال أحاديثه عن القاسم ليست بعمدة(٤).

. قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم بن يسار الأشجعي:

اختلف الناقد فيه؛ فذكر أبو زرعة وأبو حاتم أنه ليس به بأس(٥).

وذكره ابن حبان في الضعفاء وذكر أنه كان يروي المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد(٦).

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال للمزي ٢٣/ ٤٨٠٠.
(٢) حرب، حرب بن إسماعيل، مسائل حرب الكرماني، إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف: حسين بن خلف الجبوري، جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٢هـ، ٣/ ١٣٠٢.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٣.
(٤) آثار المعلمي ١٤/ ٢١٥.
(٥) ينظر:تهذيب التهذيب ٣٦٥/٨.
(٦) السابق.

وروي له ابن عدي أحاديث من حديثه عن إسماعيل بن شيبة، ثم ذكر أن له أحاديث أخرى غير ما ذكر وأن كل هذه الأحاديث بهذا الإسناد غير محفوظة[١].

وذكر المعلمي أن شيخ قدامة في تلك الأحاديث هو إسماعيل بن شيبة، ويقال: إسماعيل بن شبيب؛ ترجمته في «لسان الميزان»[٢] وفيها ذكر تلك الأحاديث وأن النسائي قال فيه: منكر الحديث. وفي نسخة: متروك الحديث. وأن العقيلي قال: أحاديثه مناكير غير محفوظة من حديث ابن جريج وساق أحاديث كلها من رواية قدامة عنه. وأن ابن عدي قال: يروي عن ابن جريج ما لا يرويه غيره. وأن ابن حبان ذكره في الثقات وقال: يتقي حديثه من رواية قدامة عنه.

فظهر من هذا أن النسائي حمل تلك الأحاديث على إسماعيل، فجرحه ولم يجرح قدامة، بل أخرج له في السنن وأن ابن حبان عكس القضية، فذكر قدامة في الضعفاء وإسماعيل في الثقات وقال: يتقى حديثه من رواية قدامة عنه.

وأما ابن عدي فكأنه متوقف، وقد قوى صنيع النسائي بتقوية أبي زرعة وأبي حاتم لقدامة[٣].

وإليكم تفصيل هذه الحالات:

الحالة الأولى: أن تكون من الراوي نفسه:

وهذا حال من ضعف بسبب المناكير، فإن ذلك يعني أن الأئمة ألصقوا فيه المناكير ولم يبرؤه من عهدتها.

وهذا يعني أن الناقد وجد هذا المناكير عن هذا الراوي من طريق تلاميذه الثقات وعن شيوخه الثقات وقد صرح فيها بالتحديث أو ليس هو بمدلس ولم يعرف الراوي عنه بتدليس التسوية.

---

(١) السابق.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م،١/ ٤١٠.

(٣) آثار المعلمي ١٤/ ١٤.

وفي البحث أمثلة كثيرة على هذه الحالة.

الحالة الثانية: أن تكون من تلاميذه:

إذا وجد الناقد الراوي قد روى مناكير عن مشاهير ثقات ولم يكن مدلسا بحيث تلصق بمن أسقطهم، ووجد أن المناكير من طريق تلاميذ ضعفاء وله أحاديث مستقيمة عن غيرهم فإنه يلصق المناكير بهؤلاء التلاميذ، ويبرأ الراوي منها.

ومن الأمثلة على هذا:

ذكر ابن حبان أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي كان يتقى حديثه من رواية جعفر عنه(١).

وذكر ابن عدي أنه روى عن الثقات المناكير، ولم ير له حديثا منكرا يحكم عليه بالضعف من أجله... وذكر أيضا أنه يمكن أن يكون من الراوي عنه.

وقد علق المعلمي على قول ابن عدي بأنه يعني أنه لما كان الراوي عنه غير قوي، لم يتبين أن إبراهيم روى تلك المناكير؛ فلذلك لم يحكم عليه بالضعف(٢).

وذكر ابن عدي أن جعفر بن سليمان الضبعي أحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه(٣).

وذكر البرقاني أنه سمع الدارقطني يقول: محمد بن واسع الأزدي، بصري، عابد ثقة، فسأله: هو الذي يحدث عن سالم بن عبد الله بن عمر؟ فقال: نعم، ثم قال: إلا أنه بلي برواة عنه ضعفاء(٤).

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٤٠.
(٢) آثار المعلمي ١٤/ ٢٤.
(٣) الكامل في الضعفاء ٣٨٩/٢.
(٤) البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ، (٤٦٣).

وذكر ابن عدي أن حميد بن قيس له أحاديث غير التي ما ذكرها- أي ابن عدي- صالحة، وهو عنده لا بأس بحديثه، وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه[١].

وذكر علي بن المديني أن محمد بن إبراهيم التيمي حسن الحديث، مستقيم الرواية، ثقة إذا روى عنه ثقة، وأنه رأى على حديثه النور، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء! وابنه ضعيف منكر الحديث[٢].

وذكر ابن حبان أن عبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني يعتبر حديثه إذا روى عنه غير الضعفاء[٣].

وذكر أبو حاتم أن أبا الزناد ثقة فقيه صاحب سنة وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات[٤].

وذكر عثمان بن أبي شيبة في جعفر بن محمد الصادق أنه مثل جعفر يسأل عنه،وهو ثقة إذا روى عنه الثقات[٥].

وذكر ابن معين أن أبا صالح مولى أم هانئ إذا روى عنه الكلبي فليس بشيء؛ لأن الكلبي يحدث به مرة عن رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس[٦].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٧٣.

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ ١/ ٤٢٦.

(٣) الثقات ٨/ ٣٤٧.

(٤) الجرح والتعديل ٥/٤٩.

(٥) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص ٥٤.

(٦) ينظر: ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث،تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، ٢/ ٢٠٧.

ونقل ابن عدي ليحيى بن أيوب جملة من الأحاديث ثم ذكر أنه لا يرى في حديثه –إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة– حديثا منكرا، وأنه عنده صدوق لا بأس به[١].

وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن عكرمة مولى ابن عباس؟ فقال: هو ثقة. فسأله: يحتج بحديثه؟ فقال: نعم، إذا روى عنه الثقات[٢].

وذكر ابن عدي في أبي بكر بن عياش أن في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به؛ وذاك أني لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف[٣].

وسأل أبو عبد الرحمن السلمي الدارقطني عن إبراهيم بن أدهم؟ فقال: إذا روى عنه ثقة، فهو صحيح الحديث[٤].

وذكر ابن عدي في إسماعيل بن عياش أن حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم[٥].

وذكر ابن عدي في ثابت البناني أن ما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة[٦].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٩/٩.

(٢) الجرح والتعديل ٨/٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٤٦.

(٤) السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ، (١٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٨٨.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٣٠٨.

وذكر ابن عدي أن داود بن حصين له حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية إلا أنه يروي عنه ضعيف فيكون البلاء منهم لا منه مثل ابن أبي حبيبة[١].

وذكر ابن حبان أن صدقة بن ميمون يروي عن نافع عن ابن عمر روى عنه الحسن بن يحيى الخشني يعتبر بحديثه إذا روى عنه غير الخشني[٢].

وقد يحكم أحد النقاد على أحاديث راو بالنكارة، فيأتي ناقد آخر فيقيدها برواية ضعيف عنه، ومن الأمثلة على هذا:

. عبد الرحمن بن رافع التنوخي:

ذكر البخاري أن في حديثه مناكير[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات وخص هذه المناكير برواية ابن أنعم عنه فذكر أنه لا يحتج بخبره إذا كان من رواية ابن أنعم، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله[٤].

. حيي بن عبد الله المعافري:

ذكر أحمد بن حنبل أن أحاديث حيي مناكير[٥].

وذكر البخاري أن فيه نظر[٦].

وذكر النسائي أنه ليس بالقوي[٧].

---

(١) السابق ٣/ ٥٦١.

(٢) الثقات ٦/ ٤٦٧.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط. دار المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن،٥/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٨.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٣/٢٧٢.

(٦) التاريخ الكبير ٣/٧٦.

(٧) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ، ١/ ٢٤٢.

وقد أنكر الذهبي على ابن عدي ذكره لأحاديث منكرة في ترجمة حيي بن عبد الله مع أن الآفة فيها من الراوي عنه وهو ابن لهيعة، وأنه لم ينصفه في ذلك، وأنه كان ينبغي عليه أن يضع هذه الأحاديث في ترجمة ابن لهيعة[١].

والظاهر أن ابن عدي أنصفه فقد قال في حكمه عليه: «أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة»[٢].

وعلى هذا يحمل توثيق من وثقه بأنهم رأوا أن النكارة من جهة من روى عنه لا منه؛ فقد ذكر ابن معين أنه ليس به بأس[٣].

. عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي:

نص الإمام أحمد على أن أحاديثه مناكير[٤]، بينما نص ابن حبان على أن المناكير من جهة ابنه لا منه، فقال: «عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي من أهل المدينة يروي عن أبي هريرة روى عنه ابنه يحيى بن عبيد الله وهو لا شيء وأبوه ثقة، وإنما وقع المناكير في حديث أبيه من قبل ابنه يحيى وهم أخوة ثلاثة عبيد الله وعثمان ويحيى بنو عبيد الله بن موهب، وقد روى أبو بكر الحنفي عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمه عبيد الله بن موهب عن أبي هريرة أسقط من النسبة عبد الله»[٥].

ولا يعني وجود مناكير عن بعض تلاميذه دون بعضهم إلحاقها دائما بالتلاميذ، فقد تكون المشكلة من الشيخ نفسه؛ **فقد يختلط الشيخ فيسمع منه**

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٠١.

(٢) الكامل في الضعفاء ٣/٣٩٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٣/٢٧٢.

(٤) ابن المبرد، يوسف بن حسن، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، (٦٦٦).

(٥) الثقات ٥/ ٧٢.

تلاميذ قبل اختلاطه فيروون عنه أحاديث مستقيمة، بينما يسمع منه آخرون بعد اختلاطه فيروون عنه مناكير،ومن الأمثلة على هذا:

ذكر ابن عدي أن صالح مولى التوأمة هو في نفسه ورواياته لا بأس به إذا سمعوا منه قديما، فالسماع القديم منه سمع منه ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد وغيرهم، ممن سمع منه قديما، فأما من سمع منه بأخرة فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك والثوري وغيرهما بعد الاختلاط، وحديث صالح الذي حدث به قبل الاختلاط ولا أعرف له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفا فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح مولى التوأمة لا بأس بروايته وحديثه(١).

وذكر العجلي أن سعيد بن إياس الجريري بصري ثقة واختلط بآخره، وروى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي، وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط،وإنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة وابن علية وعبد الأعلى من أصحهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين(٢).

وقد يحدث الشيخ بعض تلاميذه من كتابه بأحاديث مستقيمة، بينما يحدث آخرين من حفظه بأحاديث مناكير، ومن الأمثلة على هذا:

. نسخة شبيب بن سعيد الحبطي البصري عن يونس بن يزيد التي يرويها ابنه:

(١) الكامل في الضعفاء ٨٨/٥.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٤/ ٧.

ذكر علي بن المديني أن شبيب بن سعيد الحبطي ثقة، كان من أصحاب يونس بن يزيد، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبها عن ابنه أحمد(١).

وذكر ابن عدي أن شبيبًا له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد، وهي أحاديث مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فلعل شبيبا حدث بمصر في تجارته إليها، كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم(٢).

الحالة الثالثة: أن تكون من شيوخه:

إذا وجد الناقد للراوي مناكير عن شيوخ ضعفاء أو مجاهيل وله أحاديث أخرى مستقيمة عن غيرهم فإنه يلصق المناكير بشيوخه الضعفاء والمجاهيل ويبرأ الراوي منها، وكذا قد يكون الراوي مدلسا فتلصق هذه المناكير بمن أسقطهم من شيوخه لا به.

ومن الأمثلة على إلحاق المناكير بشيوخ الراوي الظاهرين:

ذكر ابن عدي أن بشر بن السري له غرائب عن الثوري ومسعر وغيرهما وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة؛ لأنه يروي عن شيخ محتمل فأما هو في نفسه فلا بأس به(٣).

وذكر علي بن المديني أنه قيل ليحيى بن سعيد:إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، فقال: لم يؤت منه أتى منهما جميعا(٤).

---

(١) ينظر: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ٢ / ٧٥٢ - ٧٦٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ١/ ٤٥١.

(٤) المصدر السابق١٢/ ٢٧٨.

وقال الأزدي في إسماعيل بن عبد الله البصري: «ذاهب الحديث»، وأورد له عن أبان عن أنس حديثا منكرا فالحمل فيه على أبان[١].

وذكر ابن حبان أن هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقية هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون[٢].

وذكر صالح بن محمد الأسدي في عبد الحميد بن بهرام أنه ليس بشيء، يروي عن شهر صحيفة منكرة.

فتعقبه الخطيبب أن الحمل في الصحيفة التي ذكر صالح على شهر لا على عبد الحميد[٣].

وسأل أبو إسحاق الجوزجاني أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات، فهو ثقة[٤].

وقال ابن يونس في سعيد بن كثير بن عفير: «هذا حديث أنكر على سعيد بن عفير، فما رواه عن ابن لهيعة غيره، قال: وكذا أنكر عليه حديث آخر، رواه عن ابن لهيعة».

فعلق الذهبي عليه بأن من كان في سعة علم سعيد، فلا غرو أن ينفرد،ثم ابن لهيعة ضعيف الحديث، فالنكارة منه جاءت[٥].

ومن الأمثلة على إلحاق المناكير بشيوخ الراوي المسقطين:

. بقية بن الوليد:

كان بقية يسمع من الضعفاء والهلكى فيسقطهم ويدلس فتلصق المناكير به، وكذا كان تلاميذه يفعلون يدلسون تدليس التسوية فيسقطون شيوخ بقية فتلصق المناكير به.

---

(١) السابق ١/ ٢٦٣.
(٢) المجروحين ١/ ٢٠١.
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ٦/ ١١٠.
(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٢٠.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٨٥.

وقد توهم الإمام أحمد بن حنبل أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، ثم تبين له أنه يحدث المناكير عن المشاهير، فعلم رحمه الله من أين أتي، وقد بيَّن هذا الإتيان الحافظ ابن حجر فذكر أنه من التدليس(١).

وعلق ابن حبان على قول أحمد بن حنبل بأنه لم ينسبه أبو عبد الله رحمه الله وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، وإنه موضع الإنكار وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، وذكر أنه دخل حمص وأكثر همه شأن بقية، فتتبع حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبع ما لم يجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأى أنه ثقة مأمون ولكنه كان مدلسا؛ سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبد الحميد وعمر بن موسى المثيمي وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا، فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به(٢).

وقد كذب شعبة الحسن بن عمارة لما روى أحاديث موضوعة ظانا أن الكذب منه، والواقع أنه يدلس عن الكذابين والبلاء منهم:

ذكر ابن حبان أن بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء؛ كان يسمع من موسى بن مطير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٦.

(٢) المجروحين ١/ ٢٠٠.

تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به، ورجا أن الله عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره إلى من عمل عمله بذبه الكذب عمن أخبر الله عز وجل أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى(١).

وذكر أيضا أن يحيى بن أبي حية أبو جناب الكلبي من أهل الكوفة يروي عن أبيه وعمير بن سعيد، روى عنه الثوري وأهل العراق مات سنة خمسين ومائة، وكان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء، فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير، فوهاه يحيى بن سعيد القطان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملا شديدا(٢).

وذكر كذلك أن ياسين بن معاذ الزيات كنيته أبو خلف من أهل الكوفة انتقل إلى اليمامة وأقام بها ثم سكن الحجاز، يروي عن أبي الزبير والزهري، روى عنه عبد الرزاق، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير فدلس عنه(٣).

وذكر علي بن المديني أنه لم يجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا نعس أحدكم يوم الجمعة**»(٤)،

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٩.

(٢) السابق ٣/ ١١١.

(٣) السابق ٣/ ١٤٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، كتاب الصلاة، باب الرجل=

والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: «**إذا مس أحدكم فرجه**»[١]، هذين لم يروهما عن أحد والباقين يقول: ذكر فلان ولكن هذا فيه حدثنا[٢].

وهذا يعني أن المدلس قد يضر نفسه بإسقاط الضعفاء والهلكى، ولذا كان من قواعد النظر في أحاديث المدلس أن يصرح بالتحديث حتى تلصق المناكير به فإن لم يصرح فلا تلصق به فلعلها ممن أسقطهم، وكذا إن لم يكن مدلسا وكان الراوي عنه ممن عرف بتدليس التسوية.

ولا يقتصر تحميل الخطأ على شيخه فقط، بل قد يحمل على من فوقه كشيخ شيخه:

سمع أبو حاتم دحيما يقول: عثمان بن أبي العاتكة لا بأس به. فقال: كان قاص الجند يعني: ببلده. ولم ينكر حديثه، عن غير علي بن يزيد والأمر من علي بن يزيد، فقيل له: إن يحيى بن معين يقول: الأمر من القاسم أبي عبد الرحمن؟ فقال: لا[٣].

والقاسم هو شيخ شيخه.

وذكر الذهبي ترجمة أحمد بن الأزهر أنه أدرك كبار مشيخة الكوفة عبد الله ابن نمير وطبقته، وحدث عنه جلة، ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثا في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل، وقال أبو حامد بن الشرقي السبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخت رافضى، فأدخل هذا الحديث في كتبه.

= ينعس والإمام يخطب ٢/ ٣٣٤ (١١١٩)، والترمذي في جامعه الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٩٩٨م، أبواب الجمعة، باب فيمن ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه ١/ ٦٥٩ (٥٢٦). وقال الترمذي: حسن صحيح.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٦/ ١٩ (٢١٦٨٩).

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ ٢٧/٢.

(٣) الجرح والتعديل ١٦٣/٦.

وكان معمر مهيبًا لا يقدر أحد على مراجعته فسمعه عبد الرزاق في الكتاب.

قلت (الذهبي): وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدث بهذا إلا سر الأحمد ابن الأزهر ولغيره، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن على بن سفيان النجار،عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدته[1].

فبرأ أحمد بن الأزهر من عهدة هذا الحديث وكانت المشكلة من شيخ شيخه معمر هو الذي أدخل عليه هذا الحديث.

الحالة الرابعة:أن تكون محتملة للجميع:

هذه الحالة فيما إذا كانت المناكير من طريق تلاميذه أو شيوخه الضعفاء أو المجاهيل وليس له تلاميذ أو شيوخ غيرهم أو أكثر روايته عنهم، فلم نجد له أحاديث مستقيمة عن غيرهم حتى نبرأ عهدته. وقد سمى ابن حبان هذا النوع بـ (مشتبه الأمر). وهم المجاهيل في اصطلاحه.

وفي هذه الحالة يترك حديثه لكن لا يطلق الجرح عليه من باب الانصاف.

تعقب ابن حبان قول ابن معين في جعفر بن أبان أنه ليس بشيء، فذكر أن هذا الذي قاله أبو زكريا رحمة الله عليه ليس مما يعتمد عليه مطلقا؛ لأننا لا نستحل القدح في مسلم بغير بينة ولا الجرح في محدث من غير علم، ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلا عن عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد وكلاهما ضعيفان، وإنما رواية علي بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واه، فكيف يتهيأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء، وهل يتهيأ السبر في أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتمييز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين، فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيف فيروي عنهما لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات هل خالف الأثبات فيها أم

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٢١٣.

لا أو روى عن ثقة مالا أصل له، فمتى عدم هذه الدلائل لم يسحق القدح فيه ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال ما روى عن الضعفاء، فإن وجد له خبر صحيح روي عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم موصولا حكم عليه ثم يترك الاحتجاج بما انفرد والاعتبار بما روى عن الثقات، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال، هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين(١).

وقد أنكر ابن حبان على ابن معين تضعيفه لأبان بن عبد الله الرقاشي والد يزيد فذكر أن يحيى بن معين قد زعم أنه ضعيف، ثم عقب عليه بأن هذا شيء لا يتهيأ له الحكم به؛ لأنه لا راوي له عنه إلا ابنه يزيد ويزيد ليس بشيء في الحديث فلا أدري التخليط في خبره منه أو من أبيه على أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره على الأحوال كلها لأنه لا راوي له غير ابنه(٢).

وذكر ابن حبان أنه لا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروي عن غير الضعيف(٣).

وذكر أيضا أن عائذ الله المجاشعي من أهل البصرة شيخ يروي عن أبي داود أحسبه نفيع روى عنه سلام بن مسكين منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية؛ إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب في جرح بما ظهر منه من الجرح هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها(٤).

---

(١) المجروحين ٢/ ٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٩٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٨٥.

(٤) السابق ٢/ ١٨٥.

وكذلك ذكر أن عمران بن مسلم القصير المنقري كنيته أبو بكر، من أهل البصرة، يروي عن عبد الله بن دينار والحسن، روى عنه البصريون والغرباء، وأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه الغرباء مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري أكان يدخل عليه فيجيب أم تغير حتى حمل عنه هذه المناكير، على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز جميعا يكثران الوهم والخطأ عليه، ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل إلا بعد السبر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روى عنه من ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما روى عنه الثقات، على أن له مدخلا في العدالة في جهة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه(١).

ومن الأمثلة على هؤلاء الرواة:

أن أبا حاتم ذكر في سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه في نفسه مستقيم، وبليته أنه يحدث عن أخيه عبد الله، وعبد الله ضعيف ولا يحدث عن غيره فلا أدري منه أو من أخيه(٢).

وذكر ابن أبي حاتم أن علي بن محمد البغدادي كان يعرف بابن خرم، كتب إليه بجزء من حديثه، عن خالد بن هياج بن بسطام، فيه بواطيل، فلا يدري البلاء منه، أو من خالد؟(٣).

وذكر ابن حبان أن وافد بن سلامة يروي عن يزيد الرفاش روى عنه بن وهب وهو الذي يروي عن بن عجلان ويقول: وافد بن سلامة منكر الحديث على قلة روايته يأتي بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء فلا يتهيأ إلزاق القدح به دونهم، بل التنكب عن روايته عن الاحتجاج أولى(٤).

---

(١) السابق ٢/ ١٠٥.
(٢) الجرح والتعديل٤/ ٨٥.
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١١٤.
(٤) المجروحين ٢/ ٨٥.

وذكر أيضا أن الهذيل بن الحكم أبا المنذر شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي رواد روى عنه أهل العراق منكر الحديث جدا، فلست أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه كان منه أو من عبد العزيز بن أبي رواد، لأن عبد العزيز ليس في الحديث بشيء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئا منكرا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر، على أن مجانبة ما روى أحرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعرية عن المناكير فلم يدخل في جملة أهل العدالة، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روي عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه، هذا حكم ذلك الجنس من الناس(١).

وذكر أيضا أن إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه وأبوه أيضا لا شيء في الحديث، فلست أدري أهو الجاني على أبيه، أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات(٢).

وذكر كذلك أن خيثمة بن أبي خيثمة شيخ يروي عن أنس بن مالك روى عنه جابر الجعفي منكر الحديث على قلته لا تتميز كيفية سببه في النقل؛ لأن راويه جابر الجعفي فما يلزق به من الوهن فهو لجابر ملزق أيضا، فمن ها هنا اشتبه أمره ووجب تركه(٣).

وذكر أيضا أن الربيع بن مالك شيخ يروي عن خولة روى عنه الحجاج بن أرطاة منكر الحديث جدا، فلا أدري الإنكار في حديثه وقع من جهته أو من قبل الحجاج بن أرطاة؛ لأن الحجاج ليس بشيء في الحديث فإن كان منهما أو من أحدهما وجب التنكب عن الاحتجاج به(٤).

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٩٥.

(٢) السابق ١/ ١٠٢.

(٣) السابق ١/ ٢٨٧.

(٤) السابق ١/ ٢٩٧.

وذكر أن سعيد بن بشير البخاري يروي عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني روى عنه الليث بن سعد منكر الحديث جدا، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابن البيلماني؛ لأن ابن البيلماني ليس في الحديث بشيء وإذا روى ضعيفان خبرا موضوعا لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر(١).

وذكر في سعيد بن زياد بن قائد بن زياد بن أبي هند الداري يروي عن أبيه عن جده أنه لا يدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده؛ لأن أباه وجده لا يعرف لهما رواية إلا من حديث سعيد، والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة كأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان(٢).

وذكر أن سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي يروي عن أبيه، روى عنه بشر بن رافع منكر الحديث، فليس يدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع؛ لأن بشر بن رافع ليس بشيء في الحديث، ومعاذ الله أن نطلق الجرح على مسلم بغير علم بما فيه واستحقاق منه له على أنه يجب التنكب عن روايته على الأحوال(٣).

وذكر أيضا أن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي من أهل المدينة منكر الحديث، ولا يعلم له راويا إلا موسى بن عبيدة الربذي، وموسى ليس بشيء في الحديث، ولا يدري البلية في أحاديثه والتخليط في روايته منه أو من موسى ومن أيهما كان فهو وما لم يرو سيان(٤).

---

(١) السابق ١/ ٣١٨.
(٢) السابق ١/ ٣٢٧.
(٣) السابق ١/ ٣٢٩.
(٤) السابق ١/ ١٠٨.

ومن الأمثلة على ما إذا كانت المناكير من طريق تلاميذه أو شيوخه الضعفاء أو المجاهيل الذين أكثر عنهم، وإن كان له رواية عن غيرهم لكنها قليلة:

ذكر ابن حبان أن بشر بن نمير القشيري من أهل البصرة يروي عن القاسم ابن عبد الرحمن، روى عنه حماد بن زيد ويزيد بن زريع منكر الحديث جدا، فلا يدري التخليط في حديثه من القاسم أو منهما معا؛ لأن القاسم ليس بشيء في الحديث وأكثر رواية بشر عن القاسم فمن هنا وقع الاشتباه فيه(١).

وذكر أيضا أن الحسن بن عطية بن سعيد العوفي من أهل الكوفة يروي عن أبيه روى عنه ابنه محمد بن الحسن منكر الحديث، فلا يدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معا؛ لأن أباه ليس بشيء في الحديث وأكثر روايته عن أبيه فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه(٢).

وذكر كذلك أن سهل بن معاذ بن أنس يروي عن أبيه، روى عنه زبان بن فائد منكر الحديث جدا، فليس يدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة وإنما اشتبه هذا؛ لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء(٣).

ونقل المعلمي في ترجمة درست بن زياد العنبري قول ابن معين أنه لا شيء، وقول أبي زرعة أنه واهي الحديث، وقول البخاري وأبي حاتم أن حديثه ليس بالقائم،وزاد أبو حاتم أن عامته عن يزيد الرقاشي ليس يمكن أن يعتبر بحديثه، يعني: أن يزيد ضعيف أيضا، فلا يدرى البلاء في تلك الأحاديث منه أم من درست(٤).

---

(١) السابق ١/ ١٨٧.

(٢) السابق ١/ ٢٣٤.

(٣) السابق ١/ ٣٤٧.

(٤) آثار المعلمي ١٤/ ٥٥.

وقد تكون الأخطاء بعضها منه وبعضها من غيره:

فقد دفع إلي علي بن المديني من حديث ابن إسحاق ستين حديثًا فما أنكر منها إلا أربعة أحاديث؛ ظن أن بعضه منه وبعضه ليس منه[1].

**

(١) ينظر: المعرفة والتاريخ ١/ ٢٨.

الخاتمــة

بعد بيان مسألة الخلاف في حمل الأخطاء وأثرها في الحكم على الراوي، يتبين عدة نتائج هي:

١- فرق بين الحكم على الراوي والحكم على أحاديثه ويتضح هذا في أمرين:

* يطعن في أحاديثه ويكون الحمل فيها على غيره فيبرأ منها.

* يطعن في أحاديثه ويشتبه أمره فلا يطعن فيه، ويكتفى بالطعن في أحاديثه دون نفسه.

٢- دقة وصعوبة الحكم على الراوي ومعرفة ضوابط الاعتبار.

٣- كثير من اختلاف النقاد يرجع إلى هذه المسألة.

٤- الأحكام المسبقة على تلاميذ وشيوخ الراوي لها أثر في الحكم عليه.

٥- المدلس قد يضر نفسه بإسقاط الضعفاء والهلكى، ولذا كان من قواعد النظر في أحاديث المدلس أن يصرح بالتحديث حتى تلصق المناكير به فإن لم يصرح فلا تلصق به فلعلها ممن أسقطهم، وكذا إن لم يكن مدلسا وكان الراوي عنه ممن عرف بتدليس التسوية.

٦- استعمل النقاد هذه المسألة في الرواة، وأكثر من استخدمها ابن عدي وابن حبان ومن المعاصرين المعلمي رحمه الله.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

المصادر والمراجع

١- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (١٢٧١هـ- ١٩٥٢م). الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.

٢- ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م). التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى.

٣- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٤٠٦هـ). الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٤- ابن المبرد، يوسف بن حسن. (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م). تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٥- ابن حبان، محمد بن حبان. (١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م). الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن بالهند، الطبعة الأولى.

٦- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٢٦هـ). تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى.

٧- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٢٢هـ- ٢٠١١م). العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية.

٨- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ). سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

٩- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م). شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى.

١٠- ابن شاهين، عمر بن أحمد. (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م). تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى.

١١- ابن عدي، عبد الله بن عدي. (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م). الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٢- ابن معين، يحيى بن معين. (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م). معرفة الرجال عن يحيى ابن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن عبد الله بن نمير وغيرهم- رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة الأولى.

١٣- أبو حاتم، محمد بن حبان. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى.

١٤- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. (١٤٣٤هـ). اعتنى به مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٥- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م). التاريخ الأوسط (وقد طبع خطأ باسم التاريخ الصغير). تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة الأولى.

١٦- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط. دار المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن.

١٧- البرقاني، أحمد بن محمد. (١٤٠٤هـ). سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور باكستان، الطبعة الأولى.

١٨- الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). سنن الترمذي المسمى بالجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٩- حرب، حرب بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). مسائل حرب الكرماني، إعداد: فايز ابن أحمد بن حامد حابس، إشراف: حسين بن خلف الجبوري، جامعة أم القرى.

٢٠- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م). سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

٢١- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٥م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢- السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين. (١٤٢٧هـ). سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى.

٢٣- الفسوي، يعقوب بن سفيان. (١٤٠١هـ- ١٩٨١م). المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

٢٤- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٥- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م). التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تخريج وتعليق: محمد ناصر الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.

* * *